مجلس أمناء معهد الدراسات القضائية والقانونية يستعرض تطورات الأداء

عقد مجلس أمناء معهد الدراسات القضائية والقانونية اجتماعه الخامس والعشرين برئاسة الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز، وبحضور الدكتور علي بن فضل البوعينين النائب العام، ونواف بن محمد المعاودة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، والمستشار نواف عبدالله حمزة رئيس هيئة التشريع والرأي القانوني، والقاضي عيسى سامي المناعي وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية، والدكتور فؤاد محمد الأنصاري رئيس جامعة البحرين، والمحامي صلاح أحمد المدفع رئيس جمعية المحامين البحرينية، والدكتور خالد سري صيام رئيس معهد الدراسات القضائية والقانونية، والقاضي الدكتور رياض محمد سيادي مدير الدراسات القضائية والقانونية.

وخلال الاجتماع أكد وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف أن مبادرات معهد الدراسات القضائية والقانونية في تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص تعكس جهود مواصلة بناء وتأهيل الكوادر القانونية في مملكة البحرين، بما يسهم في رفع جودة وكفاءة الخدمات العدلية والقانونية المقدمة للأفراد، ويواكب مسارات تطوير منظومة العدالة وتعزيز الثقة بها.

وفي هذا السياق، أفاد الدكتور خالد سري صيام رئيس معهد الدراسات القضائية والقانونية أن المعهد قد تقدم بعدد من مشاريع التعاون إلى الجهات المختصة لاعتمادها، تمهيدًا لتوقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات تدريبية وأكاديمية مختلفة في إطار جهود تعزيز جودة البرامج وتوسيع نطاق الشراكة المهنية والتعليمية.

من جهته، أكد القاضي الدكتور رياض محمد سيادي، مدير معهد الدراسات القضائية والقانونية، أن المعهد حريص على مواصلة تنفيذ استراتيجيته التطويرية وفق أفضل الممارسات التدريبية، وبما يعزز من كفاءة وتأهيل الكوادر القضائية والقانونية، مشيراً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد مزيدًا من المبادرات التوعوية والتخصصية، مستندةً إلى تحليل دقيق لاحتياجات الجهات المستفيدة، ومواكبة للتطورات التشريعية في المملكة.

وناقش المجلس في جدول أعماله عددًا من البنود، شملت التصديق على محضر الاجتماع السابق (الدورة الرابعة والعشرين لعام ٢٠٢٤)، ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عنه، إلى جانب استعراض مستجدات العمل والتطورات المتعلقة بأداء المعهد.

كما اطلع المجلس على تقرير النشاط التدريبي للنصف الأول من عام ٢٠٢٥، والذي أظهر تنفيذ (٥٥) برنامجًا تدريبيًا بإجمالي (٤٠٨) ساعات تدريبية، استفاد منها نحو (١,٩٨٤) مشاركًا من مختلف الفئات المستهدفة، ضمن البرامج الأساسية والمستمرة والتوعوية، بما يعكس اتساع نطاق الخدمات التدريبية وتنوّعها.

القبيسي: مدينة حمد بحاجة إلى مساجد ومواقف تخدم الكثافة السكانية المتزايدة

كتب: محمد القصاص

○ عبدالله القبيسي.

مع ازدياد الكثافة السكانية في مدينة حمد وارتفاع الحاجة إلى بنية دينية تخدم المواطنين بادر ممثل تاسعة الشمالية بمجلس بلدي الشمالية مؤخرا عبدالله مبارك بلال القبيسي بعقد اجتماع تنسيقي موسع جمع فيه ممثلي الأوقاف الجعفرية ووزارة الإسكان وجهاز المساحة والتسجيل العقاري وهيئة التخطيط والتطوير العمراني وعدد من أهالي مدينة حمد لمناقشة سبل تطوير دور العبادة وتوفير المرافق اللازمة لخدمة الأهالي.

تم خلال الاجتماع مناقشة آلية تسجيل عقارين مخصصين لإنشاء مسجد وجامع بمدينة حمد مجمع ١٢٠٥ إضافة الى دراسة إمكانية توفير كبينة للصلاة على طريق ٥١٠ مجمع ١٢٠٥ حيث أكد تابعة لمسجد الزهراء (ع) بمنطقة مدينة حمد مجمع ١٢٠٥ وشاطرهم القبيسي الرأي بالقول إن توفير تلك المواقف سيساهم في الحد من الازدحامات المرورية والوقوف الخاطئ للمركبات ودعا إلى طلب تغيير تخصيص أحد العقارات القريبة من المسجد المذكور من حديقة عامة الى مواقف سيارات. أما فيما يخص جامع السيدة خديجة في مدينة حمد ١٢٠٥ فإن المجلس سيقدم طلبا لوزارة الاشغال لإنشاء مواقف سيارات إضافية على طريق ٥٦٤ قرب الجامع المذكور.

وفي ذات الاجتماع تمت مناقشة إمكانية توسعة مواقف السيارات التابعة لمسجد كريم أهل البيت بمنطقة مدينة حمد ١٢٠٧، حيث ان المواقف الموجودة حاليا غير كافية مقارنة بأعداد مرتادي المسجد.

القبيسي أن مدينة حمد من المدن النموذجية وذات الكثافة السكانية العالية وتحتاج إلى مساجد ودور عبادة تلبي احتياجات المواطنين لتأدية واجباتهم وفرائضهم وذلك عبر التعاون بين وزارتي العدل والإسكان بما يسهم في انجاز المشاريع في اقصى وقت ممكن.

ومن جانب آخر أكد الأهالي ضرورة توفير مواقف سيارات

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

«العدل» تستعرض مشروع المحاكم عن بعد مع جمعية المحامين

إتاحة الخدمة في الدعاوى المدنية والشرعية.. والحضور إلكترونيا بحسب الرغبة

عقد نواف بن محمد المعاودة، وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، اجتماعًا مع عدد من أعضاء مجلس إدارة جمعية المحامين البحرينية برئاسة المحامي صلاح أحمد المدفع، وخلال الاجتماع، استعرضت الوزارة مشروع «المحاكم عن بُعد» في إطار تنفيذ مشاريع التحول الرقمي، الهادفة إلى تعزيز تجربة المحامين والمتقاضين من خلال تسخير التقنيات الحديثة لتيسير إجراءات التقاضي.

وقدمت وفاء إبراهيم الهاجري، مدير إدارة تقنية المعلومات بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، عرضًا أوليًا حول المشروع، موضحة أن الخدمة تتيح للأطراف في الدعاوى المدنية والشرعية اختيار الحضور إلكترونيًا بحسب رغبتهم، بالإضافة إلى خيار الحضور الشخصي.

كما استعرضت الهاجري خطوات استخدام الخدمة وآلية سير العمل عبر مختلف المراحل المتعلقة بإدارة الجلسات، وذلك تحت إشراف مباشر من القضاة، مؤكدةً أن المشروع تم تصميمه وتنفيذه بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء، مع مراعاة كافة ضمانات التقاضي في النظام الإلكتروني.

وأشارت إلى أن العمل على تنفيذ المشروع لا يزال جاريًا، حيث تعتزم الوزارة تنظيم ورش تعريفية وتدريبية للمحامين قبل تدشين المشروع، الذي سيتم تطبيقه بشكل تدريجي.

من جانبه، أكد صلاح أحمد المدفع، رئيس جمعية المحامين البحرينية، دعم الجمعية للمبادرات الرقمية العدلية التي تسهم في تسهيل الإجراءات القضائية وتوفير خيارات متعددة للمحامين، مما يساعدهم في تنظيم أعمالهم وحضورهم أمام المحاكم، كما ثمّن المدفع هذه المبادرة الرقمية في قطاع العدالة، مشددًا على أهمية ضمان كافة الحقوق والضمانات القانونية في إجراءات التقاضي عن بُعد، بما يكفل حماية مصالح جميع الأطراف.

الحبس تسع سنوات للمتهم بالتسبب في حادث سار المأساوي

حكمت المحكمة الصغرى الجنائية السابعة على المتهم المتسبب بحادث السير بمنطقة سار، والذي أدى إلى وفاة زوج وزوجته وطفلهما وإصابة طفليهما الآخرين، بالحبس مدة ست سنوات مع النفاذ مع وقف سريان رخصة القيادة الخاصة به مدة سنة وبمصادرة المركبة، كما حكمت المحكمة الصغرى الجنائية الأولى حكماً آخر بحبسه ٣ سنوات عن قضية مقيدة ضدّه عن حيازته مواد مخدرة بقصد التعاطي ليبلغ مجموع عقوبة الحبس المحكوم بها في كل من القضية المرورية والقضية المقيدة عن حيازة المخدرات تسع سنوات مع النفاذ.

وأصدرت محكمة «المرور» الصغرى الجنائية السابعة حكماً على المتهم بمعاقبته بالحبس مدة ست سنوات مع النفاذ مع وقف سريان رخصة القيادة الخاصة به مدة سنة تبدأ من تاريخ انتهاء تنفيذه العقوبة وبمصادرة المركبة.

حيث باشرت النيابة العامة التحقيق في الحادث المروري المتسبب فيه المتهم، والذي كشف عن وقوعه نتيجة رعونته وإخلاله بقواعد المرور، وذلك بالدخول في الاتجاه المعاكس من دون أخذ الحيطة والحذر ومتجاوزاً السرعة القانونية وهو تحت تأثير المخدر ومتعاطياً المسكر، وقد تصادف قدوم سيارة المجني عليهم أمام سيارته؛ ما أدى إلى اصطدامه بها، ومن ثم أمرت النيابة بإحالة المتهم محبوساً إلى المحكمة المختصة مسندة إليه التسبب في وفاة قائد السيارة الأخرى وزوجته وطفلهما وإصابة طفليهما الآخرين فضلاً عن التجاوزات المرورية المعاقب عليها قانونا، وتداولت القضية أمام المحكمة المختصة إلى أن صدر الحكم آنف البيان بإدانة المتهم ومعاقبته بالحبس مدة ست سنوات.

فيما أصدرت المحكمة الصغرى الجنائية الأولى حكماً بإدانته في القضية المقيدة ضدّه عن حيازته مواد مخدرة بقصد التعاطي، حيث قضت بمعاقبته بالحبس مدة ثلاث سنوات مع النفاذ وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف دينار ومصادرة المضبوطات.

وكانت تحقيقات النيابة العامة في الحادث المروري قد كشفت عن تعاطي المتهم المتسبب في الحادث مواد مخدرة، فيما أسفرت تحريات إدارة مكافحة المخدرات بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية عن حيازته مواد مخدرة في مسكنه، ومن ثم باشرت النيابة تحقيقات مستقلة في تلك الواقعة، وبناءً على الإذن الصادر عنها تم تفتيش مسكن المتهم وضبط مواد فيه، ثبت من فحصها بمعرفة إدارة الأدلة المادية بأنها مادة القنب (الحشيش) المخدرة.

وقد استجوبت النيابة المتهم، وواجهته بالأدلة القائمة ضده، وأمرت بإحالته محبوساً مسندة إليه تهمة حيازة المواد المخدرة إلى المحكمة المختصة، والتي أصدرت اليوم حكمها بمعاقبته بالحبس مدة ثلاث سنوات مع النفاذ وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف دينار ومصادرة المواد المضبوطة، وبذلك بلغ مجموع عقوبة الحبس المحكوم بها في كل من القضية المرورية والقضية المقيدة عن حيازة المخدرات تسع سنوات مع النفاذ.

«الجنسية والجوازات»: إبعاد ٦٩٨٨ مخالفا خلال النصف الأول من ٢٠٢٥

في إطار جهود وزارة الداخلية لمكافحة ظاهرة العمالة غير النظامية، والتأكد من الالتزام بقوانين ونظم الإقامة والعمل، نفذت شؤون الجنسية والجوازات والإقامة بالتعاون مع الإدارات المعنية وهيئة تنظيم سوق العمل، جملة من الحملات التفتيشية، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ ضمن جهودها المستمرة لإنفاذ القانون وضبط سوق العمل.

وتشير الاحصائيات إلى أن عدد المخالفين الذين تم إبعادهم خلال هذه الفترة بلغ ٦٩٨٨، وذلك بعد التدقيق على ٩٨,٤٢٨ شخصًا، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين الذين لا يلتزمون بقوانين وشروط الإقامة في البلاد.

وأكدت شؤون الجنسية والجوازات والإقامة مواصلة تنفيذ هذه الحملات بالتعاون مع الجهات المعنية، بهدف حماية الأمن المجتمعي وضمان تطبيق الأنظمة والقوانين، مشددة على أهمية التقيد بالقوانين والتعليمات لضمان استقرار سوق العمل والحفاظ على النظام العام في البلاد.

وأهابت شؤون الجنسية والجوازات والإقامة بالمواطنين والمقيمين، التعاون والإبلاغ عن أية مخالفات تتعلق بالإقامة أو مخالفة قوانين العمل، من خلال التواصل مع مركز الاتصال على الرقم ١٧٠٧٧٠٧٧، أو عبر البريد الإلكتروني: info@npra.gov.bh، مؤكدة أن تجاوب المجتمع يُسهم في دعم الجهود المبذولة لحفظ الأمن والنظام العام كما تدعو الراغبين في السفر من المقيمين في مملكة البحرين في حال واجهتهم أي مشكلة إلى مراجعة مكتب تسهيل السفر في شؤون الجنسية والجوازات والإقامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة وضمان استيفاء كافة المتطلبات قبل مغادرتهم البلاد.

ضبط ٩٢ مصيدة بحرية وشباك صيد مخالفة

في إطار الجهود المتواصلة لحماية البيئة البحرية والحفاظ على الأمن البحري، تمكنت دوريات قيادة خفر السواحل، وفي وقائع منفصلة، من ضبط (٩٢) مصيدة بحرية (قراقير)، بالإضافة إلى (١١) من شباك الصيد الممنوع استخدامها، و(٣) شباك الجر القاعي (كوفة)، وذلك في مناطق متفرقة من مملكة البحرين.

وأوضحت قيادة خفر السواحل أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن هذه المخالفات، مؤكدة استمرار عمليات الرصد والمراقبة لمكافحة مختلف أشكال التجاوزات البحرية، والتزامها بحماية الثروات البحرية من خلال تطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين، بما يعكس الدور الذي تضطلع به في تعزيز الأمن البيئي وتحقيق الاستدامة البحرية.

«مكافحة الاتجار بالبشر»: القبض على ٤٧ مخالفا للآداب العامة خلال ١٧ حملة أمنية في النصف الأول من العام

في إطار مكافحة الجريمة وحفظ الأمن والنظام العام، تمكنت إدارة مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الآداب العامة بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية، خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ من القبض على ٤٧ مخالفاً للآداب العامة وضبط كميات من المشروبات الكحولية بحوزتهم، وذلك خلال ١٧ حملة أمنية، تم تنفيذها خلال الفترة المذكورة.

وأكد مدير إدارة مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الآداب العامة أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية المقررة حيال المقبوض عليهم، لافتا إلى استمرار هذه الحملات بما يسهم في حماية المجتمع من الممارسات والسلوكيات المخالفة والتي تضر بقيم وثوابت المجتمع.

وفي هذا السياق، أشارت شعبة الإعلام الجنائي بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية إلى أهمية مواصلة تفعيل الشراكة المجتمعية لدعم الجهود الأمنية للتصدي لأي ممارسات مخالفة للقانون، منوهة إلى ضرورة التواصل والتعاون والإبلاغ عن أية معلومات متعلقة بأنشطة ذات صلة، وذلك على الرقم ١٧٧١٨٨٨٨ بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية أو بغرفة العمليات الرئيسية (٩٩٩) على مدار الساعة، مع ضمان السرية التامة للمعلومات.